الأمم المتحدة

A/64/185

الجمعية العامة

Distr.: General
28 July 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٤٠ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مسألة الصحراء الغربية

تقرير الأمين العام

موجز

يلخص هذا التقرير، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٦٣/١٠٥، التقارير التي قدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في الصحراء الغربية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

* A/64/150.

190809 190809 09-42989 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

١ - في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اعتمدت الجمعية العامة، بدون تصويت، القرار ١٠٥/٦٣ بشأن مسألة الصحراء الغربية. وواصل الأمين العام، بالتعاون الوثيق مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بذل مساعيه الحميدة لدى الأطراف المعنية. ويقدم هذا التقرير الذي يغطي الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وفقا للفقرة ٧ من القرار ١٠٥/٦٣.

٢ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٨١٣ (٢٠٠٨)، قدم الأمين العام تقريرا بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/2009/200 و Corr.1) إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في الصحراء الغربية. وفي ذلك التقرير، أبلغ الأمين العام المجلس أنه في أعقاب نهاية ولاية مبعوثه الشخصي، بيتر فان والسوم، في آب/أغسطس ٢٠٠٨، أجرت الأمانة العامة مناقشات كثيرة مع الطرفين وغيرهما من الجهات الفاعلة المهتمة بالأمر بشأن إجراء جولة خامسة من المفاوضات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، اجتمع الأمين العام بوزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي، الطيب الفاسي الفهري، وبحث معه أفضل السبل للمضي قدما في عملية التفاوض. وقام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ب. لين باسكو، بزيارة المغرب في ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ لإجراء مزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع الأمين العام بالأمين العام لجبهة البوليساريو، محمد عبد العزيز. وفي هذه الاجتماعات، أكد الأمين العام للطرفين مجدداً التزام الأمم المتحدة بمواصلة عملية المفاوضات وفقا للتكليف الصادر من مجلس الأمن، وشدد على أن المفاوضات المقبلة ستعتمد على التقدم المحرز في جولات المحادثات الأربع التي عقدت في مانهاست، في الولايات المتحدة الأمريكية، وأن مبعوثه الشخصي الجديد سيسترشد بقرار المجلس ١٨١٣ (٢٠٠٨) وبالقرارات السابقة. وسيأخذ المبعوث الشخصي أيضا في الاعتبار التقدم المحرز حتى الآن في السعي للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية الحق في تقرير مصيره.

٣ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عيّن الأمين العام كريستوفر روس مبعوثا شخصيا جديدا له. ومنذ ذلك الحين، أجرى السيد روس مشاورات مع ممثلي المغرب وجبهة البوليساريو، وكذلك مع ممثلي البلدين المجاورين، الجزائر وموريتانيا، وغيرهما من البلدان المهتمة. وفي الفترتين من ١٧ إلى ٢٨ شباط/فبراير ومن ٢٢ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه، قام ببعثتين إلى المنطقة لإجراء مشاورات متعمقة مع الطرفين ومع الدولتين المجاورتين بشأن سبل الانتقال لعملية المفاوضات إلى مرحلة أكثر كثافة وموضوعية. بالإضافة إلى ذلك، زار المبعوث الشخصي عواصم كل من إسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة، باعتبارها أعضاء في مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية لإجراء مشاورات بشأن المفاوضات. وفي وقت لاحق

لزياراته الاستطلاعية إلى المنطقة، أبلغ المبعوث الشخصي الأمين العام أن جميع محاوريه أكدوا خلال الاجتماعات التي عقدها معهم في الرباط وتندوف ونواكشوط والجزائر العاصمة، على التزامهم بالتعاون مع الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية في أسرع وقت ممكن، كشرط أساسي لتحقيق الاستقرار والتكامل والتنمية في المنطقة، ومن أجل عودة لاجئي الصحراء الغربية إلى ممارسة حياتهم الطبيعية. وأبلغ المبعوث الشخصي الأمين العام أنه لم يطرأ أي تغيير على مواقف الطرفين منذ الجولة الرابعة للمفاوضات التي عقدت في مانهاست في الفترة من ١٦ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، وأنها ظلت متباعدة بشأن سبل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية الحق في تقرير مصيره، على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن (انظر S/2008/251، الفقرة ٤٣).

٤ - أما بالنسبة للحفاظ على وقف إطلاق النار، فقد أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأن الحالة العامة هادئة في الإقليم، وأن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لا تزال تحظى بعلاقات جيدة مع كلا الطرفين. وقد انخفضت انتهاكات الطرفين للاتفاق العسكري رقم ١، باستثناء تلك المتعلقة بحرية تنقل المراقبين العسكريين التابعين للبعثة. ولاحظت البعثة وسجلت ١١ انتهاكا جديدا من جانب الجيش الملكي المغربي، وهو ما يشكل انخفاضا طفيفا بالمقارنة مع الانتهاكات الـ ١٤ المسجلة في الفترة ما بين نيسان/أبريل ٢٠٠٧ ونيسان/أبريل ٢٠٠٨، و ٧ انتهاكات جديدة من جانب جبهة البوليساريو، وهو ما يشكل انخفاضا كبيرا بالمقارنة مع الانتهاكات الـ ٢٢ المسجلة خلال نفس الفترة في ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ولم يطرأ أي تغيير على حالة الانتهاكات الطويلة الأمد من كلا الجانبين منذ تقرير الأمين العام السابق المقدم إلى المجلس (S/2008/251).

٥ - وفيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية والجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، واصل برنامج الأغذية العالمي توفير الحصص الغذائية الشهرية العامة إلى ٠٠٠ ١٢٥ من لاجئي الصحراء الغربية، بالإضافة إلى توفير الغذاء للمدارس والتغذية التكميلية للأطفال المعانين من سوء التغذية دون الخامسة من العمر والنساء الحوامل والمرضعات. وبالرغم من هذه الجهود، أظهرت دراسة لتقييم التغذية أجراها برنامج الأغذية العالمي و ''منظمة أطباء العالم''، وهي منظمة إسبانية غير حكومية، في أيار/مايو ٢٠٠٨، أن سوء التغذية لا يزال يمثل مشكلة رئيسية في المخيمات. وإثر مبادرة مشتركة بين الوكالات لوضع استراتيجية للتغذية، بدأ برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعثة مشتركة تهدف إلى تعزيز تأثير أنشطتهما في مجال التغذية.

٦ - أما بالنسبة لتدابير بناء الثقة، فقد أجريت خلال الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وآذار/مارس ٢٠٠٩، ٣٦ رحلة ذهابا وإيابا للقيام بالزيارات الأسرية، وسافر ١ ١١٤ شخصا إلى مخيمات اللاجئين بالقرب من تندوف، في حين سافر ١ ٠٨٨ شخصا إلى المدن الواقعة داخل الإقليم غربَ الجدار الرملي. ولا تزال الخدمات الهاتفية التي تربط بين اللاجئين في مخيمات تندوف وأفراد أسرهم في الإقليم تقدم مجانا من خلال مراكز هاتفية في أربعة مخيمات للاجئين. ففي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، عندما بدأت هذه الخدمة، وآذار/مارس ٢٠٠٩، تجاوز عدد المكالمات الهاتفية ٧٠٥ ١٠٥ مكالمات. وعقب إجراء محادثات بين ممثلي المغرب وجبهة البوليساريو في مانهاست في آذار/مارس ٢٠٠٨، وعملا بقرار مجلس الأمن ١٨١٣ (٢٠٠٨)، شرعت المفوضية في عملية مفاوضات مع الأطراف المعنية بهدف التوصل إلى توسيع نطاق الزيارات الأسرية باستخدام النقل البري. ولهذا الغرض، تسعى المفوضية إلى الحصول على موافقة جبهة البوليساريو والمغرب، وكذلك حكومة الجزائر، بشأن سبل نقل الأشخاص براً. تنظر المفوضية أيضا في تنفيذ أنشطة إضافية، بما فيها إقامة مخيمات صيفية مشتركة للأطفال المنحدرين من الإقليم ومن مخيمات اللاجئين، وتبادل الزيارات الأسرية في مناسبات اجتماعية خاصة، مثل الأعراس والمآتم والحج. وقدمت المفوضية عدة مقترحات إلى الطرفين وواصلت إشراك الجهات المانحة المعنية. ويأتي اقتراح توسيع نطاق برنامج تدابير بناء الثقة مراعاة لمشاعر الإحباط التي أعرب عنها المستفيدون إزاء قدرة البرنامج الحالي المحدودة نسبيا.

٧ - أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فقد أفادت منظمات دولية غير حكومية معنية بحقوق الإنسان ومصادر أخرى عن ادعاءات تتعلق بمضايقة واعتقال ناشطين في مجال حقوق الإنسان وناشطين سياسيين من الصحراء الغربية، وأشارت إلى وقوع حوادث بدا فيها أن السلطات المغربية في الإقليم انتهكت حقوق حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. وخلال الفترة قيد الاستعراض، كتب الأمين العام لجبهة البوليساريو رسائل إلى الأمين العام في عدد من المناسبات أعرب فيها عن قلقه بشأن انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان لسكان الصحراء الغربية في الإقليم. بالإضافة إلى ذلك، أفادت وسائل الإعلام المغربية عن وقوع انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان في مخيمات لاجئي الصحراء الغربية بالقرب من تندوف. وفي مناسبات عديدة، وفي اجتماعات مع كبار موظفي الأمم المتحدة، أعرب المحاورون المغاربة عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الإنسانية في مخيمات اللاجئين بتندوف، وإزاء انتهاكات مزعومة لحقوقهم الإنسانية.

٨ - ورحب الأمين العام، في معرض ملاحظاته وتوصياته، بالتزام الطرفين بمواصلة عملية التفاوض، كما ورد في البيان الختامي الصادر عن الجولة الرابعة من المحادثات التي عقدت في

آذار/مارس ٢٠٠٨ في ماهاست، وهو الموقف الذي أعيد تأكيده في الاجتماعات التي عقدت مع المبعوث الشخصي خلال زياراته إلى المنطقة في شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠٠٩. واقترح المبعوث الشخصي على الطرفين عقد اجتماع أو اجتماعات تحضيرية صغيرة وغير رسمية. وأبدى الطرفان موافقتهما على هذا النهج، ومن المقرر أن يعقد الاجتماع غير الرسمي الأول في الفترة من ٩ إلى ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٩ في النمسا.

٩ - وبعد النظر في تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2009/200) اتخذ مجلس الأمن في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ القرار ١٨٧١ (٢٠٠٩) بالإجماع، ودعا فيه الطرفين إلى مواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مؤاتية للحوار بغية الانتقال بالمفاوضات إلى مرحلة أكثر كثافة وموضوعية، لكفالة تنفيذ القرارات ١٧٥٤ (٢٠٠٧) و ١٧٨٣ (٢٠٠٧) و ١٨١٣ (٢٠٠٨) ونجاح المفاوضات؛ وأكد دعمه القوي لالتزام الأمين العام ومبعوثه الشخصي من أجل التوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية، وأهاب المجلس أيضاً بالطرفين مواصلة المفاوضات تحت رعاية الأمين العام دون شروط مسبقة وبحسن نية، مع أخذ الجهود المبذولة منذ ٢٠٠٦ والتطورات اللاحقة في الحسبان، من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية الحق في تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ويلاحظ دور الطرفين ومسؤولياتهما في هذا الصدد. وقرر المجلس تمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠.